والمحدود يدلّ[٢] على شيء واحد ، فانه[٣] من الظاهر ان من وفّى الحدّ على هذه الجهة فلم يطابق به المحدود . وذلك يكون اولاً على جهتين : احداهما ان يكون المحدود سرمديًّا والحدّ يدل على زمان ما ، مثل من حدّ الحيوان الغير المائت[٤] بانه حيوان غير فاسد الآن ، فان قولنا : « غير فاسد الآن » ليس فيه دلالة على ما يكون في المستقبل ولا على ما كان في
٥ الماضي . واما ان يكون المحدود يدلّ على زمان والحدّ على زمان آخر ، مثل من حدّ التوقع بأنه[٥] ظن بخير وشر[٦] ، فان التوقع يستدل به على الزمان المستقبل والظن بالخير والشر قد يكون بما هو موجود في الازمان الثلاثة ، اعني الماضي والمستقبل والحاضر ؛ وكذلك من حدّ الممكن بأنه الذي يمكن ان يوجد والاّ يوجد ، فان الممكن يدل على الزمان المستقبل ، وقولنا : « يمكن ان يوجد والاّ[٧] يوجد » يصح ان يحمل على الزمان الحاضر .

١٠ **وموضع ثانٍ** وهو ان يكون الشيء يوجد فيه المعنى المقصود تحديده اكثر مما يوجد في الحدّ ، مثل من حَدّ العدل بانه القوة التي يقدر بها الانسان ان يقسم بالسواء ، فان الذي يريد ان يقسم بالسواء ويؤثر القسمة بالسواء اكثر عدلاً من الذي له القوة من غير ايثار . وذلك ان الفضائل انما هي في الارادة والايثار .

وموضع ثالث وهو ان يكون المحدود يقبل الاكثر والاقل والحدّ لا يقبلهما او عكس
١٥ ذلك ، اعني ان يكون المحدود لا يقبل الاكثر والاقل[٨] والحدّ يقبلهما . مثال ذلك من حدّ اللذة بأنها حال فاضلة جدًّا ، وذلك ان اللذة تقبل الاكثر والاقل والحال الفاضلة في الغاية ليس تقبل ذلك . وايضًا ان كان كلاهما ، اعني الحدّ والمحدود ، يقبلان الاقل والاكثر لكن[٩] ليس يقبلانهما معًا ، فليس بحدّ . مثال ذلك من حدّ العشق بانه شهوة الجماع ، وذلك ان العشق وشهوة الجماع وان كان كل واحد منهما[١٠] يقبل الاقل والاكثر
٢٠ فليس يقبلان ذلك معًا ، وذلك ان من اشتد عشقه قلّت شهوته للجماع ، وبالعكس من اشتدت شهوته للجماع قلّ عشقه ، فليس اذن[١١] يقبلان الاكثر والاقل[١٢] معًا[١٣] .

وموضع رابع وهو انه متى وضع واضع شيئين يشتركان في معنى واحد ويختلفان فيه بالاقل والاكثر ، وكان الحدّ المتوفّى لذلك المعنى يطابق الشيء الذي وجود ذلك المعنى فيه اقل ، فلم يوفّ . مثال ذلك من حدّ النار بأنها الطف الاجسام اجزاء فلم يوفّ حدّها على
٢٥ ما ينبغي ، وذلك ان اللهيب احق باسم النار من الضياء ، والنارية فيه[١٤] اكثر ، وقولنا : « الطف الاجسام اجزاء » اخص بحدّ الضياء منه بحدّ اللهيب[١٥] .

وموضع خامس ايضًا ان كان شيئان يشتركان في معنى واحد على نسبة واحدة ، والحدّ لذلك المعنى ليس موجودًا لهما على مثال واحد . مثل من حدّ اللون بانه المحسوس الاول بالبصر فانه لم يأت بالحدّ على ما ينبغي ، وذلك ان اللون يحمل على الابيض كما يحمل على الاسود ، وهما نوعان له ، والحدّ الذي وفّي هو بالابيض اخص منه بالاسود .

٥ **وموضع سادس** وهو ان نأخذ في الحدّ شيئين متقابلين ، او ما قوتهما قوة المتضادين ، ويستعمل فيهما حرف « او » . مثال ذلك من حدّ الحسّ بأنه اللذيذ عند البصر او عند السمع ، وحدّ الموجود بانه الذي من شأنه « ان يفعل » او « ان ينفعل » . وذلك انه كيف ما كان المفهوم من حرف « او » يلزم عنه خطأ وفساد في الحد ، وذلك انه ان كان المفهوم منه[١٦] تفضيل احد الشيئين عن صاحبه لا جمعهما ، وهو الذي وضع له هذا
١٠ الحرف اولاً في لسان العرب ، لحق ذلك ان يكون الشيء الواحد حسنًا ولا حسنًا ، وموجودًا ولا موجودًا ، وذلك ان الحسن عند السمع غير الحسن عند البصر ؛ فان كان المعنى الواحد بعينه حسنًا عند السمع فهو غير حسن عند البصر ، ولأن كل واحد منهما في الحدّ المستعمل على انه بدل من صاحبه ، يلحق من ذلك ان يكون الشيء حسنًا وغير حسن . واكثر ما يبيّن هذا في الامور المتقابلة مثل من حدّ المقدمة بأنها القول الموجب او
١٥ السالب ، وان كان المفهوم ها هنا من حرف « أو » الجمع ، وهو المعنى المفهوم من « واو » العطف في كلام العرب ، لحق ذلك الاّ[١٧] يصدق الحدّ على الاشياء التي يوجد لها الامران[١٨] ، مثل قولنا في الموجود انه الذي يفعل وينفعل ، فان هذا الحدّ غير صادق على الهيولي لانها تنفعل ولا تفعل ، وكذلك هو غير صادق على الاجرام السماوية فانها تفعل ولا تنفعل .

٢٠ **وموضع سابع** ان يكون الحدّ قد اتي به لاشياء مشتركة في الاسم ، فيظن به ان ذلك الاسم متواطئ ، وان ما يدلّ عليه الاسم والحدّ واحد بعينه ، وليس الامر كذلك . وهذا الغلط يدخل على الحادّ من وجهين : احدهما ان يكون لتلك المعاني المشتركة في الاسم عرض عام[١٩] مشترك ، فيؤتى بقول يخص ذلك العرض ، ويظن به انه قد اتى بحدّ يطابق جواهرها ، فان الاشياء المشتركة في الاسم قلّ ما تخلو من ان يوجد لها عرض عام مشترك .
٢٥ مثال ذلك ان اسم الكلب ينطلق على الحيوان المعلوم وعلى قبيلة من قبائل العرب على جهة اشتراك الاسم[٢٠] ، فان وفّى احد[٢١] حدّ ذلك بأنه جسم متغذٍّ حساس ، فقد اتى[٢٢] بأمر